الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.25

Distr.: General

3 January 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بروتسي (نائب الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك موضوع الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة قضايا الهجرة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد أولهاي (جيبوتي) تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بروتسي (إيطاليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/C.2/54/L.13)

١ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل (A/C.2/54/L.12)

٢ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك موضوع الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة قضايا الهجرة (تابع)

مشروع قرار بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك موضوع الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/C.2/54/L.4)

٣ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/54/98 و A/54/175 و A/54/358)

٤ - **السيدة روز أودويمي** (منظمة الصحة العالمية): قالت إن العولمة أصبحت قوة دافعة في التفكير الإنمائي. وأصبحت الشواغل إزاء الآثار الإيجابية والسلبية لتكثيف التدفقات العالمية لرأس المال والسلع والأفكار والناس بؤرة تركيز رئيسية في حوارات السياسة الإنمائية، الوطنية منها والدولية. فالبلدان المتقدمة النمو والنامية تبحث على السواء عن سبل اقتناص فوائد العولمة في الوقت الذي تقلل فيه مخاطرها إلى حدها الأدنى.

٥ - وبالنسبة للبعض، فالألفية الجديدة تبشر بمزيد من الثروة ومزيد من الرفاه، ولكن بالنسبة لأكثر من مليار شخص تركوا خارج عملية التنمية فالمستقبل لا يبشر بخير. فعلى كل واحد أن يستجمع قواه ليجعل العولمة

تعمل لتحسين صحة ورفاه أولئك المغضوب عليهم. ولن يحكم على العولمة بالنجاح إلا إذا نهضت بالنمو والتنمية المستدامة، وحسنت توزيع الدخل وحدت من الفقر. وأصبح من المقبول الآن بصفة عامة أن الصحة والتعليم هما المحددان الأساسيان للنمو والتنمية. والاستثمار في البشر هو أفضل استغلال للموارد الإنمائية المحدودة.

٦ - وتسعى البرامج التقنية لمنظمة الصحة العالمية إلى العمل ضد ترويج واستهلاك المنتجات الضارة، وإلى كفالة أن تعزز الاتفاقات التجارية المساواة في الحصول على الخدمات الصحية، وإلى تعزيز نظام الرقابة العالمية من خلال تنقيح النظم الصحية الدولية والتشجيع على السياسات والتدخلات التي تكافح الأمراض الرئيسية.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك فمنظمة الصحة العالمية تحاول التشجيع على زيادة فعالية الحكم من أجل الصحة ونشر المعلومات عن الصحة إعلاما لمتخذي القرارات ودعما للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي لتحسين فهم آثار العولمة على الصحة ولتعزيز وحماية صحة الأفراد.

٨ - والكثير من تحديات هذه الأيام عالمي بطبيعته. فيلزم وضع سياسات وأدوات سياسة جديدة لكفالة إدراج الصحة والقضايا المتصلة بالتنمية البشرية والحد من الفقر ضمن اهتمامات السياسة العالمية. والتحدي المشترك هو كفالة أن تعزز العولمة التلاحم الاجتماعي وأن توفر للمهمشين حاليا الصحة والتعليم وأمن الإنسان كي يترابطوا ويجنوا ثمرات عولمة العالم.

٩ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن العولمة التي تنعكس في زيادة حركية عوامل الإنتاج ونشأة سوق عالمية وسرعة تطوير التكنولوجيات، وخاصة تكنولوجيات المعلومات، تؤثر على معظم المجتمعات. وقد زادت العولمة والتحرير من الاعتماد المتبادل وزادت نتيجة لذلك من إمكانية التفاعل والتعاون.

١٠ - ومادام الأمر كذلك، فرغم أن العولمة، على المدى الطويل يمكن أن تفيد بعض البلدان النامية، فلها على معظمها تأثير مزعزع للاستقرار، وهي بدلا من التقريب بين البلدان توجد الانقسام بين من هم جزء من تلك التنمية ومن هم مستبعدون منها. وتعاني معظم البلدان النامية بالفعل من الآثار السلبية للعولمة، ولا تزال تنتظر أن ترى نتائج إيجابية. والعولمة ليست بالضرورة شرا في حد ذاتها، ولكنها تزيد من ضعف الكثير من البلدان والمناطق. والنتيجة المباشرة لذلك هي زيادة عدم الاطمئنان إلى المستقبل والتهميش والإقصاء.

١١ - كما أن للعولمة آثارا هامة على رسم وتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وتأثيرها في المجالات المالية والتجارية يمكن أن يعوق تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني على نحو ما يظهره تأثير الأزمات المالية الأخيرة على سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج القضاء على الفقر وبرامج التنمية البشرية في البلدان المتضررة. ولذا ينبغي أن يأخذ راسمو السياسات في البلدان النامية السياق الدولي في اعتبارهم لدى رسم السياسات الوطنية. ولتحقيق تلك الغاية يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدرتها من حيث اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون العامة وإدماج أنفسها في النظام النقدي والتجاري والاقتصادي الدولي وأن تشارك

بفعالية في جميع عمليات اتخاذ القرارات في محافل تنسيق السياسات والتنمية. ويمكن لإقامة البنى الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ونشر تلك التكنولوجيات المساعدة في تحسين درجة تلاحم التدابير المتخذة والسياسات المطبقة.

١٢ - وأضاف أنه يجب تعزيز التلاحم والتكامل والتنسيق بين السياسات المعتمدة في الميادين النقدية والمالية والتجارية والاجتماعية. فالقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمالة المنتجة وتقديم الخدمات الاجتماعية ولا سيما للفقراء لا تتمشى كلها مع ازدياد حدة الحمائية في بعض البلدان الصناعية. كما أن بعض المؤسسات وبعض الآليات المؤسسية ولا سيما في الميدان الاقتصادي، بعيدة جدا عن تلبية الاحتياجات الناشئة عن الاعتماد المتبادل والعولمة. وبعض المشاكل لا يمكن حلها على الصعيد الوطني ولذا يجب إيجاد الترتيبات المؤسسية المناسبة على الصعيد العالمي.

١٣ - والأمم المتحدة هي أنسب هيئة، بحكم ولايتها، ومهامها التحاورية وقدرتها على بناء توافق الآراء والاستجابة لتحديات العولمة. وينبغي أن تنشأ آلية متابعة لمختلف النظم التي تنشئها هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بغية تعزيز دور المنظمة في ذلك الميدان. كما يمكن لهيئات الأمم المتحدة أن تخطط وتنفذ أنشطتها التشغيلية بطريقة تسهم في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتساعدها، من خلال بناء القدرات على الصعيد الوطني، على الاستفادة من العولمة، وتحميها من آثارها السلبية.

١٤ - **السيد سيبيكو** (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالعولمة عملية منقوصة ولكنها مفيدة. فهي من ناحية تتيح فرصا هائلة بقضائها على الحواجز التي تعترض التجارة والسلع والخدمات وتدفقات رأس المال والمعلومات ونقل التكنولوجيا بتعزيزها لتكامل الأسواق وتقريب الناس بعضهم من بعض بما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة. والثورة المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت لها آثار طيبة على معظم البلدان. وزود التقدم العلمي والتكنولوجي المجتمع الدولي بأدوات قوية لمعالجة المشاكل من كل نوع. كما كانت البلدان النامية طوال السنوات الأخيرة الدافعة للنمو في الاقتصاد العالمي في سياق العولمة.

١٥ - ومن ناحية أخرى يمكن القول إن هذه العملية العمياء أثرت على البلدان المختلفة بصور مختلفة. وصاحبتها زيادة في التفاوت والتباين داخل البلدان وفيما بينها، وتحركات قصيرة الأجل لرأس المال لها آثار مدمرة على البلدان النامية. وباختصار، فالآثار الإيجابية للعولمة تعود في معظمها على البلدان المتقدمة النمو بينما تواجه البلدان النامية ازدياد سوء الفقر والبطالة وتناقص الأمن بكل جوانبه. وعلاوة على ذلك، فرغم دور البلدان النامية الحاسم في نمو الاقتصاد العالمي فإنها ظلت مستبعدة عن عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

١٦ - وفي أفريقيا فاقت تكلفة العولمة حاليا مزاياها. فلم تنفذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات الاقتصاد التي تهم أفريقيا. وحولت خدمة الديون الموارد التي كان من الممكن أن تتجه إلى التنمية. كذلك حالت

أوجه ضعف القدرات في جانب التوريد والنقص في نقل التكنولوجيا، دون مشاركة البلدان النامية بفعالية في الاقتصاد العالمي.

١٧ - ولا تزال العولمة، رغم تلك الحالة الأليمة تحمل بشارة الخير للبلدان النامية عموما وبلدان أفريقيا خصوصا. ومع هذا فهي بحاجة إلى "وجه إنساني" وإلى نهج يرتكز على الجماهير ويقوم على تحسين مستويات معيشة الجميع: فيجب القضاء على الفقر وتلبية احتياجات الناس الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان، مع اهتمام خاص بمركز المرأة والطفل والفئات المحرومة. وثمة جانب آخر لهذه التنمية يكمن في الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتضامن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

١٨ - وللأمم المتحدة في متابعتها للتنمية المرتكزة على الجماهير دور هام تؤديه بالتدخل استراتيجيا باعتبارها الوصية على القيم الأخلاقية الأساسية في المناطق المتضررة من العولمة. ولا يعني هذا أن عليها أن تتعامل مباشرة مع قضايا التجارة أو المال التي تدخل في اختصاص مؤسسات بريتون وودز، بل إن الأمم المتحدة تستطيع اقتراح نهج متكامل إزاء قضايا التجارة والمال والتنمية. وإذا كان المراد هو أن تحقق ذلك الهدف فعليها أن تشرك الجهات الفاعلة الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٩ - **السيد سفيتوغورسكي** (أوروغواي): قال إن العولمة نتجت من ثلاثة عوامل مجتمعة: استنباط تقنيات لاسترجاع المعلومات ونشرها، وإنشاء مناطق متكاملة للتجارة الحرة ومجموعات اقتصادية، وتزايد الترابط والاعتماد المتبادل في أسواق السلع الخدمات والأسواق المالية. فيجب تجنب الحمائية وتنفيذ الالتزامات بتحرير التجارة. ولا تريد البلدان المماثلة لأوروغواي أن تجد نفسها مهمشة. ومع هذا تدل الإحصاءات على أن الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية تزداد اتساعا. وتفتقر معظم بلدان العالم النامي، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، إلى الموارد اللازمة لإعداد الاتفاقات الأساسية التي تمكنها من الاعتماد على التجارة الدولية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الدائمة. ومن الأمور الحيوية أن تدعمها المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، في جهودها لزيادة نصيبها من التجارة العالمية.

٢٠ - ومن أهم الأوضاع المزعجة، البطالة التي أصابت كل البلدان مهما كان مستوى نموها. فيوجد حاليا ١٣٠ مليون متعطل و ٧٠٠ مليون شبه متعطل. وتعزى هذه الأرقام في جزء منها إلى العولمة والتحرير. ففي بلدان كثيرة لم تحدث زيادة كافية في فرص العمل.

٢١ - وقد انضمت أوروغواي إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بقصد المساعدة في تسريع عملية التحرير والانتساب في أمريكا اللاتينية. وهي ترى أن الانضمام إلى هذه السوق وسيلة لدمجها في الاقتصاد العالمي. فلا يوجد بلد يطيق البقاء معزولا أكثر من ذلك.

٢٢ - **السيد ري كوان نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا ينكر أحد حاليا أن العولمة جرّت تفاوتات اقتصادية على الصعيدين

العالمي والوطني. وأثارت تحديات جديدة أمام تطلعات البلدان النامية. ويظهر هذا الأثر السلبي بشكل متزايد في مجالات المال والاقتصاد والتجارة، ويتجاوز الميادين الاجتماعية السياسية والثقافية فيوجد أوضاعا متفجرة تعزى إلى انعدام الأمان في العمل والدخل والصحة والبيئة. ونظرا إلى هذه الظروف فإن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ شددوا في اجتماعهم المعقود في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على أن العولمة وإن تعذر في حالات كثيرة التنبؤ بها وكانت غير متساوية، فإنها لو أحسنت إدارتها وقامت على تعاون معزز، تفتح الباب إلى نمو دائم ومنصف على الصعيدين الدولي والوطني.

٢٣ - ولذا يود وفده أن يرى المزيد من تحليل العولمة وبالتالي الجهود المشتركة الرامية إلى مواجهة الآثار السلبية. ويسترعى الاهتمام في هذا الصدد إلى عدد من القضايا. فأولا، يجب ألا يدخر جهد في سبيل إيجاد بيئة اقتصاد دولي أكثر مواءمة. والبيئة الحالية المدفوعة بقوى السوق الحرة وتقلبات رأس المال غير المتوقعة تلائم البلدان التي تستفيد من الظروف الاقتصادية السليمة ومن التكنولوجيا ورأس المال ولكنها لا تلائم أغلبية البلدان النامية غير المنافسة والمهمشة نسبيا. وعلى هذا ينبغي إقامة نظام اقتصادي دولي منصف وعادل تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية العالمية، وتؤخذ فيه احتياجاتها ومصالحها بعين الاعتبار لدى إصلاح النظام المالي والتجاري الدولي.

٢٤ - وثانيا، ينبغي عكس الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الدولية. فقد هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية مؤخرا إلى ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي إلى أقل من ثلث النسبة ٠,٧ في المائة التي تستهدفها الأمم المتحدة. وبينما ينبغي لكل بلد نام أن يستفيد أقصى استفادة من موارده المالية المحلية في تعزيز التنمية، لا غنى عن الدعم المالي الخارجي إذا أريدت مواجهة التحديات الجديدة التي تمثلها العولمة. ولذا فوفده يهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تمتثل بحلول عام ٢٠٠٠ للأهداف المتفق عليها دوليا بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وللالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

٢٥ - وثالثا، ينبغي ألا يسمح للجزاءات الاقتصادية من جانب واحد وللممارسات خارج الولاية الإقليمية أن تبقى قائمة. فالجزاءات الاقتصادية من جانب واحد نتاج لسياسة القوة التي عطلت التنمية في اقتصاد وتجارة البلدان النامية، وهي وسيلة للضغط قائمة على المفارقة التاريخية وتتعارض مع الاتجاهات الحالية نحو توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان.

٢٦ - **السيد مورات** (هايتي): قال إن العولمة أجبرت الدولة على أن تتشاطر العلاقات الإدارية والدولية مع فاعلين آخرين في المجتمع المدني. ورغم أن العولمة تتيح فرصا جديدة فهي في الوقت نفسه توسع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وتزيد حدة التفاوت داخل الحدود. وللأسف فإن أكثر من يعاني هو العالم النامي. إذ تقف بلدان نامية كثيرة على هامش الاقتصاد العالمي، وذاك وضع يتسبب في هجرات كثيرة وفي توتر بيئي خطير، بل وفي قلاقل وصراعات قاتلة. ويعود التهميش إلى مجموعة عوامل جديدة لا توائم أضعف الاقتصادات.

٢٧ - وبما أن العولمة أصبحت حتمية فقد بات من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا جماعيا كي تصل مزايا العولمة إلى كل الأمم ويقل أي تأثير سلبي. فما تدفقات الهجرة والضغوط البيئية والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال إلا بعضا من المشاكل الدولية الكثيرة التي أضحى التضامن العالمي معها أمرا محتما. وبوسع الأمم المتحدة أن تساعد المجتمع العالمي في إعادة التفاوض على قواعد سياسة التنمية والعلاقات الاقتصادية والتجارية. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة طرفا مؤثرا في كل المبادرات الرامية إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. وبوسعها أن تشجع على دمج البلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي بالمساعدة على توفير الظروف الملائمة لنقل التكنولوجيا ودعم حفز القدرات الوطنية (تنمية الموارد البشرية وإدارة الديون الخارجية وتخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية).

٢٨ - وقال في الختام إنه يؤكد أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي وأهمية الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة.

٢٩ - **السيدة ليونس** (سانت لوسيا): قالت إن الاقتصاد العالمي، أيا كانت المصطلحات المستخدمة - عولمة أو تحرير أو تدويل التجارة - يعتمد على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حيث المشاركون الرئيسيون وأصحاب القرارات فيها هم منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أو البلدان المتقدمة النمو. والأهداف الأساسية لهذه المؤسسات هي تسريع النمو الاقتصادي ورفع مستويات العمالة والحد من الفقر وتعزيز التنمية. والنتائج المتحصل عليها غير مقنعة. فبلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي التي تضم ١٩ في المائة من سكان العالم تسيطر على ٧١ في المائة من التجارة و ٥٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشكل ٩١ في المائة من مستخدمي شبكة الانترنت. وفي البلدان النامية، على النقيض من ذلك، تباطأ النمو من نحو ٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وعجزها التجاري أعلى مما كان عليه في السبعينات. والفقر والبطالة آخذان في الارتفاع، والأوضاع العامة تتردى بصورة عنيفة. ولقلة قليلة من الناس والشركات والبلدان نصيب متزايد من الموارد والثروة بينما أكثر من ٨٠ بلدا يقل دخل الفرد فيها عما كان عليه قبل عقد أو أكثر من ذلك؛ و ٥٥ بلدا آخر يهبط فيها دخل الفرد. والنظام المطبق يحابي أسواق البلدان المتقدمة النمو وشركاتها بإزالة الحواجز التي تعترض التجارة مع البلدان النامية مع الإبقاء على الحواجز ضد منتجات البلدان النامية. فهو نظام غير منصف قائم على الربح يعزز المنافسة غير المكبوحة دونما اهتمام بالعواقب الوخيمة طويلة الأجل. وفي هذا الوضع لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن مسؤولياته.

٣٠ - وقد آن الأوان لإعادة النظر في دور المؤسسات المنشأة في عصر الاستعمار دون مشاركة البلدان النامية التي لا تزال تعمل دون استشارتها. فمن الضروري ألا يقتصر التحرير على أسواق البلدان النامية بل يشمل أسواق البلدان المتقدمة النمو حتى يتسنى الإنصاف. وينبغي أن تعكس البلدان المستفيدة من العولمة الاتجاه إلى هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تقدم المساعدة عن طريق بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ومن الضروري أيضا أن يصحح الخلل والتشوهات الهيكلية التي تضخم الأثر السلبي للعولمة. فلو استمرت العولمة في ظل الظروف الراهنة سيُفرض على الجميع نظام اقتصادي واحد وثقافة واحدة وعرق واحد، دون مراعاة للفوارق بين الثقافات

وعدم تساوي مراحل النمو والقدرات ونواحي الضعف. وسوف تقوض سيادة الدول وحقوق وحريات الشعوب وتنشب الفوضى في العالم.

٣١ - **السيد أياري** (تونس): قال إن تونس تؤيد الموقف المعلن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالبند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل. وإذا تركت العولمة لأجهزتها فإنها تخاطر بتمزيق العلاقات الدولية والنماذج الإنمائية وازدياد تهميش البلدان النامية. فالبلدان النامية بصفة خاصة. وأشد الفئات الاجتماعية فقرا هي التي عانت من عواقب العولمة؛ ومن ثم تأتي الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية التي تعتمدها الأمم المتحدة مع تكييفها مع الواقع الجديد.

٣٢ - وعلى المجتمع الدولي واجب كفالة تنمية الاقتصاد العالمي مع مراعاة خصائص كل بلد وإيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان النامية. وقال إن وفده يشدد في هذا الصدد على ضرورة إنشاء نظام تجاري دولي يعطي البلدان النامية فرصة أكبر للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بقصد الحصول من صادراتها على موارد تزيد عما تتلقاه من تدفقات رأس المال الأجنبي. وهو يرجو أن تقيم منظمة التجارة العالمية نظاما تجاريا أكثر عدلا وتوازنا يراعي بالفعل مصالح البلدان النامية.

٣٣ - وإلغاء القوانين المالية هو أحد جوانب العولمة التي ساعدت على زعزعة استقرار البلدان النامية كما يتضح من الأزمة الآسيوية الأخيرة. وذلك هو السبب في تأييد تونس لإنشاء آلية متعددة الأطراف لمراقبة تحركات رأس المال الأجنبي وتدفقاته المتوقعة حتى يتسنى استقرار وتنظيم النظام المالي والنقدي الدولي.

٣٤ - وترى تونس أن التجمعات الاقتصادية والجغرافية وسيلة بالغة الأهمية لمواكبة العولمة وهي مصممة على مواصلة بذل جهودها لإقامة المغرب العربي وإنشاء حيز أوروبي شرق أوسطي يكون بمثابة إطار للتعاون فيما بين البلدان المحيطة بالبحر المتوسط. وهي تولي في هذا السياق أهمية كبيرة لمؤتمر بلدان الجنوب القادم في كوبا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٣٥ - وقال إن وفده يؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (A/54/358) فيما يتعلق بالعمل في مجال نتائج المؤتمرات الدولية وإقامة حوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٣٦ - **السيد توماس** (موزامبيق): قال إن وفده يؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويتفق مع الرأي القائل إن العولمة أوجدت فرصا ومشاكل، ومخاطر جديدة للجميع. ووفرت بالفعل فرصا جديدة للبلدان المؤهلة تماما للاستفادة منها، ولكنها تفيد البلدان المتقدمة النمو على حساب البلدان النامية. وتواجه البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا صعوبات كثيرة في اندماجها في الاقتصاد العالمي. وبتحرير التجارة وتحركات رأس المال عرضت العولمة البلدان الفقيرة لقوى خارجية قوية وهمشتها من الاقتصاد العالمي. ولم يؤد هذا إلى زيادة الاعتماد المتبادل فحسب بل وإلى فرط اعتماد البلدان النامية على المعونة من البلدان المتقدمة النمو وأسواقها ورؤوس أموالها.

٣٧ - وبذا أصبحت العولمة أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية هذه الأيام. فيجب الاستعاضة عن النظام الاقتصادي الدولي الجائر بنظام جديد يوفر المساواة في الفوائد بين كل بلدان العالم. وفي الحالة الراهنة، فإن المطلوب هو متابعة عولمة التنمية، وهذه عملية تنطوي على إيجاد بيئة تمكين اقتصادية دولية وإصلاح البنية المالية العالمية، الحل الشامل لمشكلة الديون الخارجية على البلدان النامية، وتقديم المعونة الكافية لها ووضع برنامج عمل لتجارة عادلة. ولتمكين البلدان النامية من أداء دور مهم في عملية العولمة ينبغي أن تراعي المراعاة الواجبة اهتماماتها الاقتصادية ووصولها إلى الأسواق، في اجتماع منظمة التجارة العالمية المقبل في سياتل. وقد شدد وزراء تجارة الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في اجتماعهم في كيب تاون، على أن مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ينبغي ترسيخه في إعلان سياتل الوزاري.

٣٨ - **الرئيس**: قال إن اللجنة انتهت بذلك من مناقشتها العامة للبند ١٠٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠